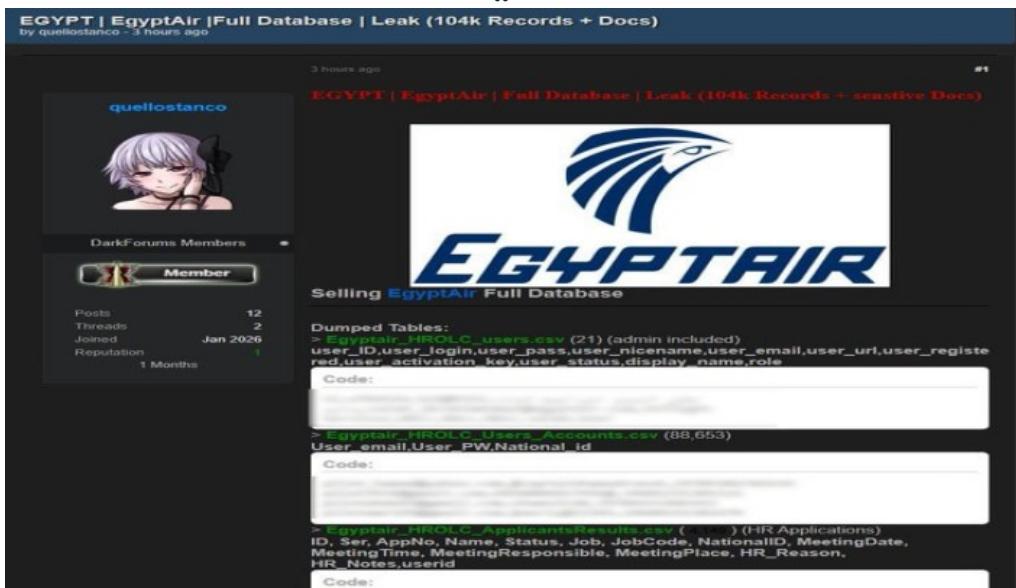


في طابونة السيسي هاكر بيع "قوائم ركاب" وبيانات "مصر للطيران" بعد اختراق "الأمن السيبراني"



الخميس 12 فبراير 2026 م 06:30

تداولت منصات ومواقع متخصصة في الأمن السيبراني خلال الأيام الماضية مزاعم عن عرض قاعدة بيانات "منسوبة لمصر للطيران" للبيع، مع الحديث عن احتوائها على سجلات حساسة، في وقت نفت فيه الشركة رصد أي اختراق أو تسريب.

وبالتوازي مع هذه المزاعم، نشر الصحفي وأئل عباس تدوينة على منصة إكس تحدث فيها عن "تسريب بيانات موظفين مصر للطيران والمتقدمين للوظائف أونلاين" وعرضها للبيع، مشيرًا إلى أنها تخص "104 ألف شخص" وتتضمن الرقم القومي.

تسرب بيانات موظفين مصر للطيران والمتقدمين للوظائف أونلاين وعرضها للبيع
بيانات ١٤ الف شخص بما فيها الرقم القومي
pic.twitter.com/rdNPz6WEjx — waelabbas (@wael Abbas) February 9, 2026

وفي السياق نفسه، نشر "المجلس الثوري المصري" بياناً صباحياً على إكس قال فيه إن هجوماً إلكترونياً أتى على "الهacker" "بيع قاعدة بيانات كاملة من أنظمة الموارد البشرية والتوظيف، تشمل نحو 104,000 سجل، وتتضمن بيانات الموظفين والمتقدمين للوظائف وحسابات المستخدمين والمسؤولين، مع ادعاء وجود كلمات مرور واضحة" وأرقام هوية وطنية ومستندات من صناديق البريد الإلكتروني للموظفين، مع الإشارة إلى أن الإعلان نُشر في منتدى للجرائم الإلكترونية.

صباح الخير يا مصر
هجوم إلكتروني على شركة #مصر للطيران أتى على "الهacker" "بيع قاعدة بيانات كاملة تشمل البيانات حوالي 104,000 سجل من أنظمة الموارد البشرية والتوظيف، تتضمن بيانات الموظفين والمتقدمين للوظائف، وحسابات المستخدمين والمسؤولين مع كلمات مرور واضحة..."
— المجلس الثوري المصري (@ERC_egy) February 9, 2026

القصة جاءت وسط انتقادات متكررة للأداء الناقل الوطني بسبب تأخيرات الرحلات وتكرار بيانات الاعتذار، وهو ما دفع نواباً إلى طلب إحاطة رسمي بشأن "أزمة ممتددة" في التأثير وتأثيرها على السياحة والاقتصاد.

مزاعم التسريب: ماذا قيل عن البيانات المعروضة للبيع؟

وتفق تقارير صحفية وحسابات رصد تهديدات، ظهر اسم مهاجم إلكتروني يُشار إليه بلقب "quellostanco" زاعماً أنه يعرض للبيع قاعدة بيانات كبيرة مرتبطة بمصر للطيران، مع تقديرات لحجمها بنحو 104 ألف سجل.

وتتحدث بعض هذه التقارير عن أن البيانات المزعومة مرتبطة بأنظمة الموارد البشرية والتوظيف وإدارة المستخدمين، وقد تتضمن معلومات تعريفية واتصالات، إلى جانب ملفات داخلية ووثائق تشغيلية متبادلة عبر البريد.

وتقطّع هذه الروايات مع ما جرى تداوله على موقع التواصل: إذ رُكِّزت منشورات وأئل عباس والمجلس الثوري المصري على أن التسريب

بحسب زعمهما—لا يقتصر على بيانات تعريفية عامة، بل يمتد إلى عناصر أكثر حساسية مثل الرقم القومي وبيانات حسابات مستخدمين ومسؤولين، مع الحديث عن كلمات مرور “واضحة” في بعض السجلات، وهي تفاصيل—إذا ثبتت—ترفع مستوى الخطر لأنها تفتح الباب أمام انتقال الهوية والتصيد والولوج غير المصرح به إلى حسابات داخلية

الأهم أن هذه المزاعم لم تُحسم بتحقق مستقل حتى الآن، تقارير متخصصة أشارت صراحة إلى أن “أصالة البيانات ونطاق أي اختراق محتمل لم يتم التحقق منه بشكل مستقل”.

وبالتوازي، أعادت المزاعم إلى الواجهة تاريخ استهداف شركات الطيران ببيانات الركاب، تحقيق صافي دولي سابق عن “صناعة الاختراق مقابل أجر” ذكر أن عميلاً كلف مخترقاً في 2020 بمحاولة الحصول على قوائم ركاب من مصر للطيران، في مؤشر على أن هذا النوع من البيانات يُنظر إليه كهدف ثمين في السوق السوداء الرقمية

في هذا السياق، فإن الحديث المتداول عن “قوائم ركاب” يحتاج تدقيقاً إضافياً: جزء معتبر من التغطيات الحالية يرتكز على بيانات تخص الموارد البشرية والموظفين، لا الركاب

رد مصر للطيران: نفي اختراق وتأكيد إجراءات الحماية

مصر للطيران ردت بنفي رصد أي اختراق أو تسريب لبيانات الموارد البشرية أو بيانات العاملين، وقالت إنها لم تلاحظ “أي علامة من علامات الاختراق السيبراني” على الأنظمة المعنية بالعاملين

وبحسب ما أوردته تقرير “الأهرام أونلاين”，شددت الشركة على أن البيانات تخزن على الحواسيب الرئيسية في مركز البيانات الرئيسي، وتتخضع لإجراءات أمنية صارمة، مع الإشارة إلى وجود شركة متخصصة في الأمن السيبراني للإشراف على التأمين

لكن الإشكال هنا ليس في النفي وحده، بل في “فجوة التفاصيل”. في قضايا التسريب عادةً ما يتطرق الرأي العام إجابات محددة: هل جرى فحص سجلات الدخول؟ هل تم التتحقق من العينات المتداولة؟ وهل تم إخبار الجهات التنظيمية أو فتح تحقيق فني مستقل؟ حتى الآن، لا تظهر في التصريحات المنصورة تفاصيل من هذا النوع، بينما تستمر المزاعم في الدوران عبر قنوات الرصد الإلكتروني

النتيجة العملية أن المشهد يبقى “ادعاء مقابل نفي”，دون وثيقة فنية منشورة تحسم الخلاف، ومع ذلك، يظل أي ادعاء بوجود بيانات هوية أو كلمات مرور—إن ثبت—يعمل خطأً مباشراً لأنه يفتح الباب أمام انتقال شخصية وحملات تصيد تستهدف الموظفين والعملاء على حد سواء

خلفية تشغيلية: تأخيرات متكررة وأسئلة في البرلمان

بعيداً عن ملف التسريب، تواجه مصر للطيران موجة انتقادات تتعلق بانتظام التشغيل، ففي 8 فبراير 2026، نُشر خبر عن تقدم نائب بطلب إحاطة عاجل بسبب تأخير رحلات الشركة، معتبراً أن الأمر “ليس استثناءً” واستند إلى بيانات سابقة للشركة لتبرير تأخيرات في تواريخ متعددة خلال 2024 و2025.

النائب نفسه تحدث عن أثر مباشر على درجة السفر والسياحة، وعن تراجع القدرة التنافسية مقارنة بشركات أخرى تعمل في المطارات المصرية، مطالباً بخطبة إصلاح شاملة تشمل التشغيل وتحديث الأسطول والتمويل

وخلال فبراير 2026، صدرت تفسيرات رسمية لبعض التأخيرات، “الأهرام أونلاين” ووسائل أخرى نقلت اعتذار الشركة عن تأخيرات في مطار القاهرة بسبب “تسريب” في خط فرعى لتغذية مبانى الركاب، مع تفعيل خطة طوارئ بديلة، والتأكيد أن التشغيل لم يتوقف كلياً لكنه تأثر بشكل ملحوظ

وتداول حساب الجزيرة مصر على إكس بى معاً بصياغة مقتضبة عن “تأخر العديد من رحلات مصر للطيران بعد حدوث تسريب وقد بعث القاهرة، والشركة تعذر لعملائها”，ما يعكس اتساع دائرة التغطية الإعلامية للواقعة وارتباطها المباشر بتجربة المسافرين

تأخر العديد من رحلات مصر للطيران بعد حدوث تسريب وقد بعث القاهرة، والشركة تعذر لعملائها pic.twitter.com/pgIqVkuJCC — الجزيرة مصر (@AJA_Egypt) February 7, 2026

كما سبق أن بررت الشركة تأخيرات أخرى بأعطال فنية طارئة، مثل تأخر رحلة MS676 في نوفمبر 2025 نحو خمس ساعات بسبب عطل فني اكتُشف قبل التحرك، مع التأكيد على إجراءات السلامة وتقديم خدمات للركاب أثناء الانتظار

وفي ملف السلامة التشغيلية، تداولت منصات مختلفة مصوّزاً قالت إنه يوثق “هبوطاً اضطرارياً” لطائرة لمصر للطيران في مطار إسطنبول بعد وقت قصير من الإقلاع، وهو ما أعاد طرح أسئلة عن إدارة البلاغات الفنية والتواصل مع الجمهور وقت الأزمات، حتى عندما تؤكّد الشركة لاحقاً أن الإجراء “احترازي” وأن السلامة لم تتأثر

بعد وقت قصير من إقلاعها مشاهد ترصد لحظات هبوط اضطراري لإحدى طائرات #مصر للطيران في مطار إسطنبول التركي pic.twitter.com/XMg119LRwG — الجزيرة مصر (@AJA_Egypt) February 8, 2026

هذه الدلافية التشغيلية تفسر لماذا تلقى مزاعم التسريب حساسية مضاعفة: لأن الثقة في شركة طيران لا تُقاس بالأمن الرقمي وحده ولا بجدول الإقلاد وحدها، بل بقدرتها على إدارة أزمات متزامنة بشفافية، من الأعطال الفنية إلى سلاسل الإمداد وصولاً إلى تهديدات الاختراق^٢

في المحصلة، المزاعم الحالية تتطلب تحقيقاً فنياً محايضاً لتأكيدها أو نفيها بالأدلة، بينما تتطلب أزمة التأخيرات معالجة تشغيلية واضحة تضع جدوألا للإصلاح وتعلن مؤشرات أداء قابلة للقياس^٣ وفي الحالتين، يبقى اللاعب على الجهات المعنية لتقديم معلومات يمكن التحقق منها، لا الاكتفاء بتبادل الروايات^٤